

يدعون بالفرض مذهب المتكلمين والظاهر اهل الجدل وان كان مذهبهم
فيه من تدبير تطابقا لفرق الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته وذلك لانهم
يدعون بالفرض اي اسما وان يضمنون موضع الاعتراض لا يحد من حيث
لم يجتهد كان يقال علمته فلا تفرغ اي اعتراضا من حيث لم اذركه قال
المعنى علمته اي علمت بطلان غيرك وعلق اخصي ذلك الرجل
وقد يضمنون موضع ما لا يثبت ولا يدوم كقولهم لا نذلة الا موضع عرف
ثم نذلة وقد يضمنون موضع ما لا ينصل بغيره وينضم به وقد يضمنون
مؤمن ما يمتنع ويقبل فكان المتكلمين استنبطوا العرف من هذه المعاني
في ضمنه في قصدوا له وهو اذا تاملت غير خارج من مذهب الوتر كذلك
المتكلمين في الفرض انما يشيرون به اليه التي التفسير الجليل فاستعمله
المتكلمين فيما خالفوا العرف لانها اشرف من غيرها وقد تولى اسما في الاسلام
لم تكن العرب عارفة بها الا انها غير خاضعة عن معاني كلامها في الفرض
والناسق والمنافق واستفاقوا بالفرق من كفر النبي اذا سترته و
وعظيته والناسق من فسفت الدليلة اذا اصبحت من فخرها
واشتقاق المنافق من النفاق وهو اصد متفرد في البردوع
المخصص **قوله** في الفرض اي استعمله العرب في هذا المعنى ونظمت به في
من او ضاع **قوله** بالغير اي بغيره والفرق كما لا طلاق وقد سمع في جعل
الوجود قائما بالغير وانما هو العرف القائم قائما بمصلح وهو العرف هو وجود
من ضمنه المتقون فاضاف في وجود العرف اليه لانه لا يتحقق ان مال التعريف ان
العرف ما قام بغيره وهذا التعريف صادق بصفتان العباري بتدبيره وبالصفا
السلبية فيكون غير ما في اداة التخيير من لفظ الغير لا قرينة نذلة عليه
في كلامه فيقول هذا التعريف لما قاله بعض المشاعر العرف ما لان صفة
لغيره **قال** في الموافقة وهو متقون بالصفتان السلبية تامها صفة لغيره
ولست اعراضا لان العرف من اقسام الموجود متقون اي يضم بصفتان تعالي
اذا قيل بالتناهي بين الزمان والصفتان **قوله** اشترت بهذا العرف كونه اشارية
الي ما ذكره صاحب الكفاية انه اطلق لفظ الفيل هو يجهل الخبز وغيره وقد
علمت باخيه ويرد على المصنف اعترض وهو انه يصدر بتفسير كلام الحكماء فيقول
عن تعريف العرف باصطلاحهم وتوقيفه ما اصطلح عليه الحكماء لا يشق في صناعة
التدوير فكانت الا بغيره ان يكون لا يفرق الحكماء العرف ثم تعريف المتكلمين
لا يحد من تعريف الحكماء وسأؤدر في ما به انه اذ وجد في الخارج اوقات
في موضوع اي في محل متقوم لاهل فيه ومعناه ان يكون وجود العرف في

في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث لا يتمايزان في الاشارة الحسية فتكون الاشارة
الحسية ابي احدها اشارة الى اخرى **قوله** هذا هو المتعارف مقابلته فمعرفة بعض
الاشارة الذي ذكرناه سابقا وتعرف بعض المعترضة له بانها مالي وحرفا ما
بالتخريف **قوله** هي الاختصاص الناعت وهو ان يختص بشي باخر اختصاصا يصير
ذلاء النبي فمنا للاخر معنى تابه فيسوي الاو والآخر الثاني محله وذلك
لاختصاص السواد بالجسم فانه يصدق به فيقال جسم اسود وتغير القيام
هذا المعنى يشمل قيام صفاتة ثانيا بذاة وقيام صفات الجردات بها عندهم
والاول بالحق ولان التخيير صفة المعنى فاعية به وليس التخيير متخييرا نعتا
لتغيره **قوله** لا يلزم عليها اشتراط الشئ بقية تمام ذلك في العاشية
قوله وان كانت متوقفة في الايام لا تتفرق بدخول الابد هي باقية على ايامها
ادمعنا شئ ما يدور وهو مزم ولا ذواتها شريفة لتبديل هو صفة المعنى فاما
لاذوق الابد ويصح ان يجعل حلة لهما في شئ من قله بمد وما حصل الشبه
بذلك **قوله** ان لا يختصص بافعال اداة التعريف فيه اذ اوان التعريف انما يتعد
التعريف لا التخصيص لانه المستند من التعريف **قوله** ان التخصيص يتعد
لبعض الافراد اتم **قوله** لا يستعمل عن محله الي محله لان الانتقال حركة في الابد
وهو من خواص الاجسام **قوله** فان قلنا تحت محركة النار ونشم رائحة
الماء ونشم الصوت علي بعد من الجميع فكيف هذا من ان الحاررة قائمة
بالنار والرائحة بالهوى والصوت بالهوى الذي وقع فيه التفرق بسبب التعلق
او التفرق **قوله** احيان عن ذلك في نية التفاضل بجوار بين الابد علي مصطلح اهل
الكلام وهو ان الله خلق كينونة ماثلة لتلك الحاررة او الصوت لا الهوى والجوار
للشخص الذي وقه له الاحساس بتلك الكينونة الثانية علي مصطلح الحكماء انه
يحدث في الهوى الجوار وذلك الكينونة كينونة بطريق التعلق فتكون النار
مثلا اثبت في الجوار والحاررة بطريق التعلق وتبطل المادة في الجسم الجار
للماء الكينونة وهو الهوى اها من ضاع **قوله** لا يتقوم عن صفة صفة
مذهب المتكلمين والفلاسفة فيكون ذلك تامل المانع بان القيام التسمية
في التخيير الذي يتغير وهو الجوهر وتسمي المعنى فيان القيام هو الاختصاص
الناعت بما تقدم **قوله** لا يبقى زمانين بل الاعراض تتحد وتقدم شيئا بعد
شيء وذلك لان التفاضل متقوم عن ايض فلو بقي العرف للمزم قيام العرف
بالعرف ولا يختصه **قوله** لا يفرق الا اعملة المحذوف وتغيره وانما قالوا بذلك